تطوير منظومة التشريعات السعودية

المستشار
أحمد الحربي
Twitter:@alharbi_ahmaad

إن العمل الضخم المتمثل في إعادة الصياغة الجذرية للأنظمة والتشريعات بشكل واضح ومحدد ودقيق، بحيث يكون أساس عمل القضاء هو تنفيذ الأنظمة الواضحة. وهذا الأمر يمكّن المستفيدين من التنبؤ بالأحكام مسبقا من خلال استقراء الوضع وتطبيق الأنظمة عليه، ويرفع من مستوى نزاهة وكفاءة أداء الأجهزة القضائية، ويزيد الثقة في الإجراءات وآليات الضبط، حيث إنها جزء لا يتجزأ من منظومة تحقيق العدالة ، ومنح مزيد من القوة والتوسع في النصوص القانونية بحيث تزداد شمولية.

بكما أن تقييد سلطة القضاة في أحكامهم باالحد من الاستعانة بالسوابق القضائية الغامضة التي أدت إلى تناقض الأحكام وعدم وضوح القواعد الحاكمة، مما أدى بدوره إلى زيادة أمد التقاضي، وتطبيق رأي مذهبي واحد، دون مراعاة الاختلافات الاجتماعية.

يعتمد هذا التغيير الجذري على إعادة تشكيل بعض المصادر التي يعتمد عليها القضاء، من سلطة غير محددة تستند إلى الحكم الفردي الذي تشكله الثقافة والخبرة الفردية والشخصية والعلمية وتفسير النص الشرعي، إضافة للرأي الشخصي الذي قد يستند أحيانا إلى رأي فقهي ضعيف.

تتطرق الإصلاحات إلى عدة أمور أهمها مبدأ استقلال القضاء، بالإضافة إلى السلطة المقيدة التي تمنع الاستمرار بنفس الأساليب، وتحكمها نصوص قانونية واضحة ومحددة. لذلك فإن دور القاضي سوف يتركز فقط على إدارة الوقائع وفقًا للنص القانوني وتطبيقه من حيث موضوع القضية.

خلال الفترة القادمة سيتضح للجميع أن العمل القضائي سيتركز فقط على القوانين والتشريعات الأساسية للأحوال الشخصية والمعاملات المدنية والإثبات في المعاملات التجارية والمدنية والقانون الجنائي ، مؤكدة أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص نظامي.

سيؤدي هذا حتما إلى رفع مستوى الثقافة القانونية في المجتمع على مستوى الأفراد أو المؤسسات، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الوعي والاستعانة بالممثلين القانونيين والمحامين. كما سيسهم ذلك في تعزيز قواعد وأسس العقود التجارية والاستثمار والرقابة والنزاهة والشفافية، لتعزيز مكانة الممثلين القانونيين وإدارات الحوكمة والامتثال، الأمر الذي سيؤدي إلى تعديلات كبيرة تنعكس إيجابا على التعاملات التجارية.

ليس من المتوقع أن تكون هناك نتائج سلبية، بل على عكس ذلك، سيكون لتطوير الحقوق النظامية انعكاس على عمل السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية. كما سيؤدي ذلك إلى تطوير العمل الرقابي لصالح المزيد من الإفصاح والشفافية ومكافحة الفساد وتطوير عمل المحامين والمستشارين القانونيين في القطاعين العام والخاص.

ستكون هناك إصلاحات تشريعية أخرى نرجو أن تنعكس إيجابا على عمل السلطتين القضائية والتنفيذية وعلى مؤسسات الدولة لتكون المملكة من الدول الأكثر فاعلية في العالم، وهو واقع نتطلع إليه في جميع القطاعات. هذا الأمر يتطلب منظومة واضحة ودقيقة وشفافة من القوانين إضافة لإرادة صادقة لتنفيذ القوانين، والتي يجب أن تتناسب مع واقع الحياة العصرية وأهدافنا المستقبلية وكل ذلك لأجل لحماية حقوق الجميع دون تمييز.